

CD/PV.948
26 February 2004

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والأربعين بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٥

الرئيس المؤقت: السيد بابلو ماسيدو (المكسيك)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٤٨ لمؤتمر نزع السلاح. وكما تعرفون، فلإن السفيرة راجاه، رئيسة المؤتمر، تحضر حالياً مؤتمر قمة مجموعة الـ ١٥ في كاراكاس. وبناء عليه، فإنني أترأس مؤتمر نزع السلاح بصفة مؤقتة في غياب السفيرة وذلك وفقاً للمادة ١٠ من النظام الداخلي للمؤتمر.

لقد انتابنا حزن شديد لدى علمنا في الأيام القلائل الماضية بالخسائر الفادحة في الأرواح والأضرار المادية واسعة النطاق التي سببتها هزة عنيفة وقعت قرب مدينة الحسيمية في شمال المغرب. وأود أن أعرب بالنيابة عن جميع وفود مؤتمر نزع السلاح عن بالغ أسفنا وأزجي أسمى آيات تعاطفنا إلى أسر الضحايا وحكومة المغرب.

وأود أن أدعوكم بكل احترام للوقوف دقيقة صمت إجلالاً لبضع مئات من الضحايا، لنظهر تضامننا المتواضع مع شعب المغرب وحكومته.

* * *

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أُعطي الكلمة للسيد السفير الموقر عمر هلاي، الممثل الدائم للمغرب.

السيد هلاي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): أشكركم سيادة الرئيس بالنيابة عن جميع الضحايا الذين قضوا نحبهم وأصيبوا جراء الهزة الأرضية التي ضربت بلدي في الصباح. وأود أن أعرب عن عميق شكري للرئيس ولجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على آيات تعاطفهم وتعازيهم الحارة ووقفهم النبيلة لدقيقتي صمت تخليداً لذكرى الذين فقدوا أرواحهم. ووقفه مؤتمر نزع السلاح في هذا الصباح تبعث الارتياح في نفوس شعب المغرب، وتشجعهم على الشعور بأنهم ليسوا لوحدهم في الحزن الذي يغمرهم ولا في معاناتهم بسبب الذين تضرروا جراء الهزة الأرضية. وأود أيضاً أن أعرب مجدداً عن آيات شكري العميق للجميع. وإضافة إلى ذلك، اغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكري لجميع زملائي وأصدقائي الذين أعربوا عن تضامنهم وتعاطفهم وقدموا تعازيهم لي شخصياً. كما أود أن أعرب عن آيات شكري وامتناني بالأصالة عن المغرب لجميع البلدان التي أرسلت معونات أو دعماً مادياً أو أفرقة إنقاذ. وقد كانت هذه علائم تضامن لن ينساها المغرب، وهو ممتن لكم جداً عنها.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): لدي على قائمة الجلسة العامة لهذا اليوم متحدثون من البلدان التالية: النمسا والنرويج وكندا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وبلجيكا وكرواتيا. ويسعدني جداً أن أُعطي الكلمة للمتحدث الأول، السفير الموقر فولفغانغ بيتريتش، ممثل النمسا الدائم.

السيد بيتريتش (النمسا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي سيادة الرئيس أولاً أن أهنيكم وأطمئكم بشأن دعم وفدي لكم دعماً كاملاً. وهذه مهمة صعبة، وكانت خلال السنوات السبع المنصرمة غير مجدية، وتبعث في كثير من الأحيان على الإحباط.

ويوافق يوم الاثنين ١ آذار/مارس ٢٠٠٤ الذكرى السنوية الخامسة لدخول اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ.

وسينطلق مع هذه الذكرى السنوية العد التنازلي لمؤتمر قمة نيروبي بشأن عالم خال من الألغام - وهو الحدث الأهم في حياة الاتفاقية منذ فتح باب التوقيع عليها. وسيعقد مؤتمر قمة نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في عاصمة كينيا.

ويشرفني أن أنتخب رئيساً معيناً لهذا الحدث المهم، وإنني أتناول الكلمة اليوم بصفتي هذه. سأحاول أن أبذل قصارى جهدي لضمان نجاح مؤتمر القمة هذا، وذلك بتنسيق وثيق مع دول أطراف أخرى، ولا سيما كينيا باعتبارها الجهة المضيفة لمؤتمر قمة نيروبي.

ولا يزال هناك أكثر من ٦٠ بلداً يعاني من آثار الألغام الأرضية. وبعد عدة سنوات على نهاية النزاعات، ما فتئ المدنيون الأبرياء يقعون ضحايا هذه الأسلحة. وليس من قبيل الصدفة أن تكون معظم البلدان المتأثرة من أشد البلدان الأكثر فقراً وأقلها نمواً على وجه المعمورة. وتؤخر حقول الألغام المزروعة في هذه البلدان عودة اللاجئين، وتحول دون إجراء مصالحة بعد النزاع، وتقضي على الأمل في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية.

وخلال السنوات الخمس الماضية، جرى الحد بشكل ملحوظ من استعمال هذه الأسلحة على الصعيد العالمي، وقد توقف الاتجار بها تقريباً. ولا يُنتج حالياً سوى القليل من الألغام الأرضية الجديدة المضادة للأفراد. ويُعكف على إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنسانية للاتفاقية. وجمع أكثر من ١,٧ بليون دولار أمريكي لدعم عمليات إزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحاياها. وقامت الأطراف في الاتفاقية بتدمير ما يزيد على ٣١ مليون لغم من الألغام المكدسة في المخازن.

ومع أن المجتمع العالمي يحتشد على نحو لم يسبق له مثيل لتطهير العالم من الألغام المضادة للأفراد، فما زالت الحاجة تدعو إلى القيام بما هو أكثر بكثير. وسيقتضي الأمر تجديد الالتزام بضمان إزالة الألغام من باطن الأرض. ومن الضروري قطع التزام طويل الأجل لتلبية احتياجات الناجين من الألغام الأرضية، وهي الاحتياجات المتمثلة في رعايتهم وتأهيلهم مدى الحياة. وبالتالي، سيكون التحدي الأكبر الذي يواجهه مؤتمر قمة نيروبي هو ضمان قطع الالتزامات السياسية والمالية اللازمة للاستمرار في القضاء على الآثار التي تخلفها الألغام المضادة للأفراد على الإنسانية.

وخلال السنوات القلائل منذ عام ١٩٩٩، انضمت إلى الاتفاقية ١٤١ دولة، بما فيها أشد البلدان تأثراً بالألغام. ويمثل هذا الأمر رقماً قياسياً بالنسبة لمعاهدة من معاهدات القانون الدولي. وحددت الاتفاقية معياراً تقنياً عالياً تراعيه أيضاً معظم الجهات غير الموقعة عليها إن لم تلتزم به كلها.

ولم توقع بعد بلدان هامة على الاتفاقية. ويعد إسهامها في الجهود العالمية ضرورياً كي يتسنى للاتفاقية أن ترقى إلى مستوى الوعود التي قطعتها بوصفها صكاً يراد به وضع حد للمعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد مرة واحدة لا رجعة فيها. ومع ذلك، وفي ضوء الفعالية التي اتسمت بها عملية إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية في السنوات الخمس المنصرمة، ثمة ما يدعو إلى التفاؤل بشأن فرض حظر شامل حقيقي على الألغام المضادة للأفراد.

وفي هذا الصدد، وعشية الاحتفال بالذكرى السنوية هامة في حياة الاتفاقية، أود أن أخص بالذكر التطورات المشجعة والإيجابية التي شهدناها في الأسابيع القليلة الماضية في شبه القارة الهندية.

فقد اتفق رئيس الوزراء الهندي ورئيس باكستان في اجتماعهما التاريخي المعقود في كانون الثاني/يناير من هذا العام في إسلام آباد على أن "من شأن إجراء حوار بناء أن يعزز التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف المشترك للسلام والأمن والتنمية الاقتصادية لشعبيهما وللأجيال المقبلة". وأعلن في الأسبوع الماضي أن المسؤولين من كلتي الدولتين قاموا بوضع "خارطة طريق رئيسية" لحوار من هذا القبيل.

وبوضع هذه الخارطة موضع التنفيذ، ربما آن الأوان كي تنظر الهند وباكستان أيضاً نظرة جديدة إلى فرض حظر شامل على الألغام المضادة للأفراد. ويجد الكثير من الدول الـ ١٤١ التي انضمت إلى الاتفاقية نفسه في أجواء أمنية معقدة نظراً إلى الالتزامات الهامة التي ترتبط بها كجزء من تحالفات عسكرية. على أن هذه الدول تسلم جميعاً بأن الآثار المأساوية التي تخلفها هذه الأسلحة على الإنسانية تفوق بكثير فائدتها العسكرية الهامشية.

وعلاوة على ذلك، فإن التخلص من الألغام المضادة للأفراد يمكن أن يسهم في جوانب الأمن كافة. ففي عام ١٩٩٥، على سبيل المثال، خاضت بيرو وإكوادور حرباً على الحدود لم ينتصر فيها أي من الطرفين، ولكنها خلّفت مآسي إنسانية لا تحصى نتيجة لاستعمال الألغام الأرضية على نطاق واسع. واليوم، يعزز التعاون بين البلدين في الأعمال المتعلقة بالألغام مشاعر الثقة بينهما، ويساعد في ضمان إحراز تقدم في ترسيم الحدود المتنازع عليها، ويحقق مكاسب اجتماعية واقتصادية للطرفين على حد سواء.

وفي الآونة الأخيرة، اتخذ زعماء من اليونان وتركيا خطوة جريئة لبناء الثقة وقبلوا الاتفاقية بصورة مشتركة. ولدى إعلان وزير الخارجية في البلدين في عام ٢٠٠١ عن نيتهما الانضمام إلى الاتفاقية، تحدثا قائلين إنهما "يسلمان بأن فرض حظر كلي على الألغام [المضادة للأفراد] تدبير مهم من تدابير بناء الثقة من شأنه أن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة".

وبإمكان التعاون في ميدان حسم المشاكل الإنسانية الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد أن يعزز فعلاً الثقة بين الدول التي تنطلق في طريق السلام.

وستستعرض الدول الأطراف في الاتفاقية خلال انعقاد مؤتمر قمة نيروبي بشأن عالم خال من الألغام في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، التقدم المحرز وستضع خطة عمل لضمان التخلص من الألغام المضادة للأفراد. وبصفتي الرئيس المعين لمؤتمر قمة نيروبي، فإنني أشجع بالتالي الهند وباكستان، وكذلك غيرهما من الدول غير الأطراف في الاتفاقية، على الاشتراك في ما أصبح عبارة عن قصة نجاح عالمي والانضمام إلى الاتفاقية.

وقد حظيتُ بامتياز ترأس الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر قمة نيروبي المعقود في ١٣ شباط/فبراير من هذا العام. وقد شجعتني مجدداً إلى حد بعيد ما أبداه ممثلو الدول البالغ عددها ١١٦ دولة والكثير من المنظمات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من روح تعاون وتركيز على التقدم المحرز خلال تناول هذا العمل. وهذا ترحيب يختلف عن بعض المحافل الأخرى في جنيف.

وختاماً، اسمحوا لي أن أقول إننا نعمل باتجاه تحقيق حدث دولي سيستقطب المشاركة فيه على مستوى سياسي رفيع، ويهدف إلى الاتفاق على خطة عمل رصينة وملموسة لمعالجة المشاكل الإنسانية الناجمة عن الألغام

الأرضية في السنوات المقبلة. ونتوقع من مؤتمر قمة نيروبي أن يفضي إلى الالتزام مجدداً بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. ونريد أن نبليغ رسالة نادرة فيما يخص العلاقات الدولية اليوم، وهي أن ثمة مشكلة – يمكن إيجاد حل لها.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر السفير بيتريتش، الرئيس المعين لمؤتمر قمة نيروبي، على كلمته. ويسرني أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي على قائمتي وهو السفير الموقر سفير بيرغ جوهانسين، الممثل الدائم للنرويج.

السيد بيرغ جوهانسين (النرويج) (الكلمة بالإنكليزية): يسرني جداً أن أرى سفير المكسيك، الرئيس المقبل لمؤتمر نزع السلاح، يترأس هذا الاجتماع. وكنت أود أن أهنئ سفيرة ماليزيا راجماه حسين على تقلدها منصب الرئاسة، وحبذا لو تكرمت سيادة الرئيس وبلغتموها تهاني القلبية.

وإنني أتناول الكلمة اليوم، شأني شأن المتحدث السابق، إحياءً للذكرى السنوية الخامسة لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وهذه الاتفاقية معاهدة إنسانية ومعاهدة نزع سلاح على حد سواء. وهي تثبت جدوى تعددية الأطراف. والدول الأطراف ملزمة بالاتفاقية، وثمة إرادة سياسية قوية فيما بينها لضمان نجاح الاتفاقية. كما يعكس وضعها وتنفيذها وجود شراكة وثيقة وبناءة بين الحكومات والمجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، أرست الاتفاقية معياراً لمكافحة استخدام الألغام الأرضية يراعى على نطاق واسع أيضاً، وذلك لدى دول خارج نطاق الدول المنضمة إليها والبالغ عددها ١٤١ دولة. ونغتنم هذه الفرصة لإبراز أهمية تعميم هذه الاتفاقية الحاسمة على الصعيد العالمي، ولحث الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على القيام بذلك.

وقد كانت النرويج من بين الجهات التي بادرت إلى وضع اتفاقية حظر الألغام، ويسرها أن تشير بوجه خاص إلى أن الاتفاقية حققت نجاحاً كبيراً لحد الآن. فهي توفر الإطار الأساسي للأعمال المتعلقة بالألغام، وهي اتفاقية إنسانية عالمية وفعالة. ومنذ دخولها حيز النفاذ، لم تلجأ سوى قلة من الحكومات إلى استعمال الألغام المضادة للأفراد، وانخفض إنتاج هذه الألغام. وبينما تتواصل عمليات إزالة الألغام وتنفيذ برامج التوعية بمخاطرها، فإن عدد ضحاياها الجدد أخذ في الانخفاض في الكثير من البلدان المتأثرة بها. ومخزونات هذه الألغام آخذة في الانخفاض. ولحد الآن، دُمِّر أكثر من ٣١ مليون لغم من هذه الألغام المخزونة.

وبالرغم من نجاح الاتفاقية، فما زال الاضطلاع بعمل ضخماً أمراً لا بد منه لتحقيق هدفها، ألا وهو: عالم خال من الألغام. وينبغي لنا ألا نفقد التركيز على التحديات التي تواجهنا. وما فتئت الألغام المضادة للأفراد تهدد الحياة والصحة والتطور تهديداً خطيراً. وما زلنا نواجه حالة طوارئ إنسانية. وحتى إن دمر الكثير من الألغام المخزونة، فإن هذه العملية لم تنته بعد، وهي بحاجة لأن تستمر. وهناك الكثير الكثير مما يتعين القيام به فيما يتعلق بإزالة الألغام. ولا يعني انخفاض عدد ضحاياها أن المهمة قد أنجزت، بل يعني أننا على الطريق الصحيح. ويقع الكثيرون ضحايااً للألغام المضادة للأفراد. ونحن ملزمون بمساعدة الضحايا. وبينما تواصل الألغام حصادها للضحايا، تتعاضد الحاجة الإجمالية لتقديم المساعدة لهم تعاضداً مستمراً. ويحتاج ضحايا الألغام للمساعدة لسنوات عديدة، وغالباً ما تدوم مدى الحياة.

وسيعقد المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية في نيروبي، كينيا، في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وسيتيح الفرصة لمعالجة ما تبقى من تحديات. ونأمل أن يفضي مؤتمر الاستعراض إلى ما نحن بحاجة إليه لإتمام هذه المهمة، وهو: قطع التزام قوي وواضح بمواصلة تنفيذ اتفاقية حظر الألغام، وتحقيق أهدافها المهمة.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر السفير الموقر والممثل الدائم للنرويج على كلمته وعلى ما وجهه من عبارات لطيفة للرئيسة، وهي عبارات سأبلغها بالطبع إلى السفارة راجمها حسين. ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة للمتحدثة التالية، الممثلة الموقرة لكندا، السيدة آن بولاك.

السيدة بولاك (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، نرحب بكم رئيساً هذا الأسبوع ونتطلع للعمل معكم عندما تتقلد المكسيك رسمياً رئاسة المؤتمر الشهر المقبل.

(وتابعت كلمتها بالفرنسية)

يوافق الأول من آذار/مارس الذكرى السنوية الخامسة لدخول اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام حيز النفاذ. وهذا معلم رئيسي في حياة الاتفاقية التي سيعقد مؤتمر استعراضها الأول ومؤتمر قمة نيروبي بشأن عالم خال من الألغام هذا العام. وسيحتمل بالذكرى السنوية الخامسة في كندا أثناء الأسبوع الكندي للتوعية بمخاطر الألغام الأرضية. وستقوم منظمات غير حكومية بتنظيم عدد من الأنشطة في جميع أنحاء البلد فيما يتصل بالكثير من الكنديين وغيرهم ممن يعكفون، خلال اضطلاعهم بأنشطتهم الرامية إلى مكافحة الألغام، على الاضطلاع بدور حاسم في عموم أرجاء العالم.

لقد حققت الاتفاقية نجاحاً كبيراً خلال السنوات الخمس الأولى من وجودها. وارتفع عدد الجهات الموقعة عليها ارتفاعاً حاداً، حيث انضمت ١٠ بلدان جديدة إليها خلال العام المنصرم، ليصل بذلك عدد البلدان التي صدقت عليها أو انضمت إليها إلى ١٤١ بلداً. ومن المناسب جداً، أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لأربعة من هذه البلدان في يوم الاحتفال بهذه الذكرى، وبالتالي فنحن نرحب بعضوين من أعضاء المؤتمر - وهما بيلاروس وتركيا - ومراقبين - هما اليونان وصربيا والجبل الأسود - وهي دول ستصبح أطرافاً في اتفاقية أوتاوا في الأول من آذار/مارس. وتدل هذه الزيادة السريعة على الإصرار العام على معالجة المشاكل الإنسانية الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد. وندعو مجدداً جميع الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح، ممن لم ينضموا بعد إلى هذه الاتفاقية، إلى القيام بذلك وإلى اتخاذ الخطوات الخاصة الرامية إلى تحقيق الانضمام إليها خلال هذا العام المتميز بأهميته. وتشجع كندا أيضاً البلدان التي تتخلص من النزاعات على النظر في مؤتمر أوتاوا والقواعد المعتمدة فيه بوصفها تدابير محتملة لبناء الثقة.

(وتابعت السيدة بولاك كلمتها بالإنكليزية)

سيادة الرئيس، إن اتفاقية أوتاوا تحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، مثلما يشير إلى ذلك عنواها، وتنص على التخلص منها وإزالتها وتدميرها. وهذه الاتفاقية شاملة؛ وملزمة قانوناً؛ وفعالة؛ والعضوية فيها كبيرة وآخذة في التنامي. وبالتالي، فهي ليست بحاجة لأن تستكمل بوثيقة جزئية، على غرار ما يقترحه البعض في هذا الحفل.

وما زال الهدف هو تعميم الاتفاقية على الصعيد العالمي. وكندا فخورة برأسها لفريق الاتصال المعني بتعميم الاتفاقية على الصعيد العالمي، ذلك الفريق الذي يعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، ونحن واثقون من انضمام أعضاء جدد إليها قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض. وهناك جهود حثيثة لتعميم الاتفاقية على الصعيد العالمي تجري على قدم وسائق للاتصال بدول ليست أطرافاً في الاتفاقية، بسبل منها شبكات المتقاعدين من كبار الضباط العسكريين وأعضاء البرلمانات، بغية إشراكها على مختلف الصعد.

وفي هذه الأثناء، ينبغي للدول التي ترى أنها غير قادرة على الانضمام إلى الاتفاقية أن تتخذ خطوات بنفسها، سواء بصورة فردية أو جماعية، من قبيل التعهد بتحقيق أهدافها الإنسانية، وفرض حالات حظر على إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو نقلها، والبدء بتدمير مخزوناتها، وتمويل الأعمال المتعلقة بالألغام، وبتقديم تقارير طوعية بموجب المادة ٧، وحضور مؤتمر الاستعراض بصفة مراقب. ومن شأن هذه الخطوات أن تعترف بالمعيار المهم الذي أرسنه الاتفاقية وما يترتب عليه من آثار بشأن تعديل السلوك، في الوقت الذي تشخص فيه عين العالم إلى مشاكل الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ولست بحاجة لأكرر أن اتفاقية أوتاوا تحدث اختلافاً حقيقياً في تفكير المدنيين وممارساتهم وحياتهم، للقضاء على ويلات الألغام المضادة للأفراد: حيث يجري تطهير الأراضي منها، وإعادةها إلى ما كانت عليه للانتفاع بإنتاجيتها؛ وتدمير أعداد ضخمة من مخزونات الألغام؛ وتخفيض عدد ضحاياها الجدد. ويزداد وعي جميع الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية واجتمع المدني زيادة مطردة بأخطار الألغام الأرضية، وهي عاكفة على العمل معاً بفعالية لتعميم الاتفاقية على الصعيد العالمي، وتحسين المعونات المقدمة للضحايا، والتعهد بإزالة الألغام، وتدمير مخزوناتها في غضون الأوقات المحددة لذلك، وزيادة وعي الجمهور بالتكاليف الهائلة الإنسانية والإنمائية المترتبة على استعمال الألغام المضادة للأفراد. والروح الجماعية والنهج التشاركي سمتان تميزان الاتفاقية، والجميع عاكف على العمل جنباً إلى جنب والإسهام بروح التعاون المشترك، على غرار ما شهدناه مرة أخرى في الدورة الكاملة للجان الدائمة المعقودة في وقت سابق من هذا الشهر.

وسيعقد المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية، مثلما سمعنا، في نيروبي، كينيا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر، للاحتفال بما حققته من نجاح والاعتراف بما تبقى من تحديات. وسيلعب ذروته بفعالية رفيعة المستوى، توافق الذكرى السنوية لتوقيع الاتفاقية في أوتاوا. ومن المناسب أن يحصل هذا الحدث في أفريقيا، وهي المنطقة الأكثر تأثراً بالألغام في العالم، ليستوعى بذلك الانتباه إلى مدى تأثير هذه المشكلة على القارة، وعلى العالم ككل.

وسيكون فحوى رسالة المؤتمر الرئيسية، مثلما سمعنا للتو من الرئيس المعين، أن بعض التقدم قد تم إحرازه بيد أن هناك حاجة إلى إحراز المزيد منه. وستبرهن الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا على إرادتها الجماعية والتزامها السياسي بالمضي قدماً في إتمام هذه المهمة، وتجدد التزاماتها السياسية والمالية بمواصلة التخلص من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وستواصل توليها مسؤولية إزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وسنبرهن عن إصرارنا على القيام بذلك من خلال خطة عمل ملموسة لتحقيق هذه الأهداف، وهي خطة تتشرف كندا بالمشاركة مشاركة وثيقة في المساعدة على وضعها. وسنبليج رؤيتنا إلى العالم بإصدار إعلان رفيع المستوى، للتأكيد مجدداً على نجاح الاتفاقية والتصدي لما تبقى من تحديات وتجديد الالتزام بتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

وفي الوقت الذي لا يزال فيه مؤتمر نزع السلاح عاجزاً عن الاتفاق على برنامج عمل لمعالجة القضايا الملحة التي تؤثر في الأمن الجماعي والوطني، فإنه يؤكد مجدداً أن الكثير من أعضاء المجتمع الدولي - بمن فيهم عدد كبير من أعضاء هذه الهيئة - عاكفون على المضي قدماً في معالجة مسألة حيوية تتعلق بأمن الإنسان، وهو أمر يحدث تغييراً حقيقياً في حياة الكثير من الناس والمجتمعات والأمم. وآمل أن يصاب مؤتمر نزع السلاح بعدوى هذه الروح الإيجابية.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أتقدم بالشكر إلى الممثلة الموقرة لكندا على كلمتها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئيس. ويسرني الآن أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي على قائمتي، وهو السفير الموقر كريس ساندرز ممثل هولندا الدائم.

السيد ساندرز (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، قبل كل شيء بأن أخبركم أننا سعداء لرؤيتكم رئيساً، ولو لفترة لا تتجاوز أسبوعاً، وبإمكانكم الاعتماد على دعم وفدي لكم خلال الفترة القصيرة لرئاستكم المؤقتة.

وقد طلبتُ أتناول الكلمة لفترة وجيزة لأضيف صوت هولندا إلى البيانات التي أدلت بها النمسا والنرويج وكندا، احتفاءً بالذكرى السنوية الخامسة لدخول اتفاقية حظر الألغام حيز النفاذ. ولست بحاجة إلى أن أكرر ما قالوه. فمن شأن ذلك أن يصبح نوعاً من الاستنساخ لما ذكروه، ولذلك سأكتفي بإبداء بعض التعليقات الجوهرية.

وأهمهما هو أننا نود أن ننضم إلى الآخرين في دعوتهم البلدان التي ليست حتى الآن في موقف يمكنها من الانضمام إلى المعاهدة. وتفوق بكثير المعاناة الإنسانية المروعة التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد أي فائدة عسكرية قد يجنيها المرء من هذه الألغام، وأعتقد أن من المهم جداً أن نعي هذا الأمر عند مناقشتنا هذه القضايا.

ونود أيضاً أن نثني على السفير فولفغانغ بيترش، الذي يتولى إعدادنا لمؤتمر الاستعراض الأول في نيروبي والذي سيتأسسه في نهاية هذا العام. ونحن ثابتون على الطريق نحو عالم خالٍ من الألغام، غير أننا لم نحقق ذلك بعد، مما يجعل مؤتمر قمة نيروبي هذا حدثاً بالغ الأهمية.

لقد حققت اتفاقية حظر الألغام نجاحاً كبيراً لحد الآن، ويجب أن تواصل نجاحها في المستقبل.

الرئيس: (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل هولندا الموقر على كلمته وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى السفير الموقر ديفيد برواتشر، ممثل المملكة المتحدة.

السيد برواتشر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لما كانت هذه هي المناسبة الأولى التي ألقى فيها كلمة منذ تقلد ماليزيا منصب الرئاسة، اسمحوا لي أن أثنى على السفارة راجاه حسين وعلى الحكومة الماليزية، وأن أعرب أيضاً عن ترحيبي بكم لرؤيتكم رئيساً، ولو لفترة مؤقتة.

واسمحو لي أيضاً أن أضم صوتي إلى أصوات المتحدثين السابقين ممن أجادوا في حديثهم عن اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام، وأن أقول إن المملكة المتحدة تواصل بالطبع تقديم كامل دعمها لأهداف هذه الاتفاقية وتتطلع إلى المشاركة في الاجتماع الذي سيعقد في نيروبي.

ومع ذلك، فليس هذا هو القصد من تناولي الكلمة هذا الصباح. ذلك أي تلقيت تعليمات لاسترعاء الانتباه إلى بيان بشأن مكافحة انتشار الأسلحة ألقاه وزير الخارجية البريطاني، جاك سترو، على مجلس العموم صبيحة يوم أمس. ويوضح البيان أولوياتنا في مجال مكافحة انتشار الأسلحة في الأشهر المقبلة وفيما يلي نصه:

"خلال العام المنصرم، طرأت بعض التطورات الهامة في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعملت المملكة المتحدة بفعالية مع الولايات المتحدة في قضية برامج ليبيا وفي مكافحة شبكة عبد القدير خان. وقد قمنا، مع ألمانيا وفرنسا، بدور رئيسي في قضية البرنامج النووي لإيران. وعملنا على إنفاذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن العراق. ونعمل بنشاط في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار الرامية إلى منع مرور الحمولات التي يزمع استخدامها في برامج أسلحة الدمار الشامل. ونؤيد محادثات الأطراف الستة في كوريا الشمالية. وتدلل جميع هذه الأمور على فعالية تعددية الأطراف في اتخاذ الإجراءات.

"وأود أن أبين لمجلس العموم خطوات أخرى نعكف على اتخاذها ومقترحات إضافية سنناقشها مع شركائنا لردع برامج أسلحة الدمار الشامل في البلدان المعنية ومراقبتها وتقفي آثارها، والحيلولة دون وقوع معدات وخبرات أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

"لقد تطورت المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار تطوراً جيداً منذ انطلاقتها في أيار/مايو ٢٠٠٣. وأعرب نحو ٦٠ بلداً عن تأييده لها واعترامه بتطبيق مبادئها. وبإمكاننا فعل المزيد لتوسيع نطاق احتمالاتها.

"ونحن عاكفون على العمل في المنظمة البحرية الدولية لضمان إدخال تعديلات على اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة في البحار، التي سيكون بموجبها نقل أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إطلاقها وما يتصل بها من مواد على ظهر السفن التجارية جريمة معترف بها دولياً. ويعد نقل أسلحة الدمار الشامل على متن الطائرات المدنية بالفعل جريمة. بمقتضى اتفاقية شيكاغو لمنظمة الطيران المدني الدولي.

"وأبرمت اتفاقات في الماضي تنص على الصعود إلى متن السفن التي قد تقوم بنقل العقاقير من أجل تفتيشها. ونخطط الآن للتفاوض بشأن إبرام اتفاقات مماثلة مع دول العلم التجاري الرئيسية للسماح بالصعود إلى متن السفن التي قد تقوم بنقل حمولات يحتفل أن تستخدم في برامج أسلحة الدمار الشامل، وذلك من أجل تفتيشها. وتغطي أعمال الشحن التي تقوم بها دول العلم التجاري الأكبر والبالغ عددها ١٠ دول نحو ٧٠ في المائة من التجارة البحرية. وهكذا، ستصبح نسبة كبيرة من عمليات الشحن في العالم مشمولة بعدد قليل نسبياً من هذه الاتفاقات. وستقل الخيارات المتاحة أمام ناشري أسلحة الدمار والأوغاد الذين يوردونها.

"وسننظر مع شركائنا فيما إذا كان ينبغي فرض عقوبات جديدة لردع خطوط النقل الجوي أو النقل البحري عن السعي إلى نقل هذه الحمولات. وهل يجوز حرمان السفن والطائرات التابعة لأي شركة تعتبر

ضالعة في عمليات نقل من هذا القبيل من حقوق الهبوط في المطارات أو الرسو في الموانئ الموجودة في أرجاء العالم قاطبة؟ وهل ينبغي لنا أن ننظر في وضع سجل دولي بالشركات والأفراد المدانين بجرائم تتعلق بالانتشار؟

"إننا نؤيد دعوة الرئيس بوش للجوء إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وجميع الوسائل الأخرى لمساعدة الوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين في مكافحتها للمتاجرين بالطرق غير المشروعة.

"ونرى داخل الاتحاد الأوروبي حالة تتمثل في قيام خبراء من الجمارك بالنظر في كيفية تشديد الضوابط والممارسات، وإيجاد أفضل السبل لتبادل المعلومات من أجل منع الاتجار بأسلحة الدمار الشامل.

"وفي المملكة المتحدة، بدأنا العمل بشأن مراقبة حركة السير من أجل الكشف عن النقل غير المشروع للمواد المشعة. وسيشمل هذا العمل في نهاية المطاف جميع عمليات النقل الجوي والبحري وحركة سير قطارات نفق القناة الإنكليزي، التي تشمل المسافرين والطرود والمركبات والشحنات والحاويات.

"وقبل ثمانية عشر شهراً، أنشأت مجموعة الثمانية في مؤتمر قمته المعقود في كاناناسكيس شراكة عالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومواده. وقرر زعماء مجموعة الثمانية بموجب هذه المبادرة تقديم دعمهم لمشاريع تعاونية خاصة، يضطلع بها مبدئياً في روسيا، لتقديم المساعدة في تدمير الأسلحة وتفكيك الغواصات النووية المسحوبة من الخدمة والتخلص من المواد الانشطارية وتوظيف علماء الأسلحة السابقين. وأعلنت المملكة المتحدة عن أنها ستوفر مبلغاً يصل إلى ٧٥٠ مليون دولار أمريكي على مدى ١٠ سنوات للاضطلاع بهذا العمل. وصدر أول تقرير عن الأعمال التي تقوم بها المملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر.

"ومنذ عقد مؤتمر قمة كاناناسكيس، ظهرت لدينا مسألة النزاع في العراق وقرار ليبيا بشأن تفكيك برامجها المعنية بأسلحة الدمار الشامل. والعمل جارٍ على قدم وساق لوضع برنامج من أجل توظيف علماء الأسلحة السابقين في العراق. وعرضت المملكة المتحدة على ليبيا تقديم المساعدة في وضع برامج مماثلة. ونود أن نرى الشراكة العالمية وهي تتوسع كي تصبح عالمية تماماً في نطاق تغطيتها الجغرافية، ويزداد عدد الدول المانحة ليصبح تحقيق الهدف المتمثل في جمع مبلغ قدره ٢٠ بليون دولار واقعاً ملموساً لا ضرباً من الخيال.

"والغريب في ميدان مكافحة الانتشار عدم قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمناقشة هذه المسألة منذ مناقشته للانتشار في عام ١٩٩٢ بشكل عام. وعقب تقديم الرئيس بوش لمقترح في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن العمل يجري حالياً من أجل استصدار قرار يدعو الدول إلى اعتماد تشريعات وطنية صارمة لتجريم حيازة أسلحة الدمار الشامل أو تصنيعها أو الاتجار بها، ولا سيما استخدامها من أجل تحقيق أغراض إرهابية؛ وإقامة مراكز تفتيش فعالة للصادرات في الأماكن التي لا توجد فيها؛ وتوفير حماية مادية فعلية للمواد الحساسة. وآمل أن يتخذ المجلس هذا القرار عما قريب.

"ونعتقد أن على مجلس الأمن أن ينظر أيضاً في إنشاء آلية مناسبة للمتابعة، وقد تكون لجنة معنية بمكافحة الانتشار، تماثل بالضبط لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التي أنشئت في عام ٢٠٠١.

"الاتحاد الأوروبي"

"تبرز الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، التي اعتمدها المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر، أهمية أعمال مكافحة أسلحة الدمار الشامل. وقد اتفق الاتحاد الأوروبي في الشهر الذي سبق اعتماد الاستراتيجية، على أن الاتفاقات المبرمة مع بلدان أخرى ينبغي أن تتضمن شرطاً من شروط عدم الانتشار. ونحن عاكفون على العمل مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية لتحقيق ذلك في الوقت الذي تُبرم فيه اتفاقات جديدة أو تجدد القائمة منها.

"معاهدة عدم الانتشار والوكالة الدولية للطاقة الذرية"

"تُلزم معاهدة عدم الانتشار الدول الأطراف فيها بإبرام اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من مشروعية الأنشطة النووية التي تضطلع بها ومن استمرار هذه المشروعية. وتؤكد المادة الرابعة من المعاهدة حقوق الدول في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية.

"غير أن الدول التي لا تمثل للالتزامات الضمانات التي قطعتها تفقد حتماً ثقة المجتمع الدولي. ويشكك حينها في الصفة التي تنطوي عليها المعاهدة. ولا بد لنا من أن ننظر فيما إذا كان يتعين ألا تخسر هذه الدول حقها في تطوير دورة الوقود النووي، وخاصة قدرات التخصيب وإعادة المعالجة التي تتسم بحساسية من حيث الانتشار. وهذا لا يعني حرمان هذه الدول من إمكانية إنشاء وإدارة محطات مدنية للطاقة النووية. وبالإمكان الاستمرار في تشغيل هذه المحطات بالوقود الذي تزوده بها بلدان تراعي التزامات الضمانات التي قطعتها على نفسها. وسيخضع هذا الوقود لرصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى وصوله البلد المتلقي، ويعاد إلى البلد المورد حال استهلاكه. ويجوز هذا الأمر دون التستر على برنامج للأسلحة بقناع برنامج يبدو في الظاهر برنامجاً مدنياً.

"وقد دلت التجارب في السنوات الأخيرة على الحاجة إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعمليات تفتيش أوسع نطاقاً للصناعات النووية الوطنية. ويوفر البروتوكول الإضافي للوكالة الأساس الذي يستند إليه إجراء عمليات التفتيش هذه. ومن المهم أن يعتمد أعضاء المجتمع الدولي كافة بروتوكولا من هذا النوع. وينبغي لموردي التكنولوجيا النووية أن ينظروا بشكل متزايد إلى هذا الأمر على أنه التزام أساسي عند البت في طلبات الحصول على رخص التصدير.

"وأبليت الوكالة بلاءً حسناً في النهوض بأعباء أعمال التحقق المتزايدة ضمن نطاق القيود التي تفرضها عليها ميزانيتها. غير أنه ينبغي ألا أن نطلب إليها إلى الأبد أن تفعل المزيد في حدود الموارد نفسها. وقد نكون بحاجة ماسة إلى النظر في مواصلة تعزيز شعبة الضمانات التابعة لها.

"اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية"

"عرضت الحكومة في ورقة خضراء قدمتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أفكاراً بشأن كيفية التحقق من الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وما زلنا نعتقد أننا بحاجة إلى آلية، وربما تحت

إشراف الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل التحقيق في الحالات التي يزعم فيها استخدام مرافق للأسلحة البيولوجية أو يشتهب في وجود مرافق من هذا القبيل. وستقدم بمقترحات لمتابعة هذا الأمر في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد في جنيف في تموز/يوليه.

"الخاتمة"

- واستمىحكم عذراً على هذا البيان الطويل نوعاً ما -

"ما زالت مكافحة الانتشار في يومنا هذا مهمة كسابق عهدها. ويعد الدور الذي تقوم به دوائر استخباراتنا فيها حيويًا. وبحق لنا أن نفخر وإياها بما حققناه خلال العامل المنصرم. بيد أننا لا يمكن أن نتوقف. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. والقصد من وراء المقترحات التي بينتها هو تقديم المساعدة في ذلك".

وهنا احتتم وزير الخارجية بيانه.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أتقدم بالشكر إلى السفير براوتشر لإطلاعه المؤتمر على البيان الذي ألقاه وزير الخارجية، جاك سترو، على مجلس عموم البرلمان البريطاني. وأشكره أيضاً على العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيسة، والتي سأنقلها بالطبع إلى السفارة راجمًا. ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة للمتحدثة التالية على قائمتي، وهي السفيرة الموقرة جاكوي ساندرز الممثلة الدائمة للولايات المتحدة.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): سيادة الرئيس، استمىحكم عذراً على إلقائي بيانا أطول.

تسعدني رؤية المكسيك، الصديقة الحميمة للولايات المتحدة وجارتها، وهي تترأس المؤتمر - وإن كان ذلك لفترة مؤقتة. وإنه لأمر يوحى بالثقة أن يتقلد مهام الرئاسة شخص بهذه الخبرة والمعرفة بشؤون مؤتمر نزع السلاح، وأن نعرف أننا سنستفيد من حضوركم مجدداً لفترة أطول في المستقبل القريب.

وأود أن أعرب عن تعاطفي وتعاطف جميع الأمريكيين مع حكومة والمغرب وشعبه بخصوص الهزة الأرضية المدمرة التي وقعت يوم الثلاثاء. ونحن بصلواتنا مع الضحايا وأسراهم.

وإشرفني أن ألقى كلمتي الأساسية الأولى على المؤتمر اليوم بالأصالة عن الولايات المتحدة. وكلنا نعلم أن المؤتمر مر بأوقات عصيبة في السنوات الأخيرة. ويؤسفني أن أقول إنني لا أحمل في جعبتي اليوم أي أفكار أو مقترحات للخروج بالمؤتمر من مأزقه الحالي لأن الحل ليس بيد الولايات المتحدة لوحدها. والخروج من هذا المأزق هو جهد جماعي، وإنني أتطلع إلى التعاون الوثيق معكم ومع زملائنا كافة من أجل تحقيق هذه الغاية.

وعندما يصعب إيجاد حلول، فمن المهم على نحو خاص بالنسبة لنا أن نواصل الحوار بشأن ما يواجهنا من تحديات خطيرة، ونتعاون في العمل للتصدي لها. وقد وجه الرئيس بوش في ١١ شباط/فبراير نداءً للعمل على معالجة ما اعتبره "أكبر تهديد يواجه الإنسانية اليوم"، ألا وهو احتمال شن "هجوم سري ومباغت بالأسلحة

الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية". وقد يُفزع هذا التقييم البعض، سيما أن نهاية الحرب الباردة إلى زمن قريب جداً كانت تُعد على ما يبدو بتحقيق سلام وأمن لم يسبق لهما مثيل. ولربما يكون شبح الواقعة الحاسمة قد تلاشى فعلاً، بيد أن الاعتقاد بأننا لم نعد نواجه مخاطر جسيمة سيكون وهماً خطيراً وعلينا ألا نركن إلى الشعور براحة زائفة سببها الاعتقاد بأن الحلول والأساليب التي خضنا بها غمار الحرب الباردة كافية للتصدي لما نواجهه الآن من تحديات. ذلك أن التهديد تغير بالفعل، وينبغي للوسائل التي نختارها للتصدي له أن تتطور أيضاً بالضرورة.

وتتوفر اليوم المواد والخبرات اللازمة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها على نطاق أوسع من ذي قبل. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نفترض بعد الآن أن جميع أعدائنا المحتملين سيقتنعون بدافع مشترك لحفظ الذات. وتبين التجارب الأخيرة لبلدي وبلدان الكثير من زملائنا الموجودين هنا اليوم أنه ليست هناك دولة محصنة من الهجمات الإرهابية. وبالتالي، لا يمكن لأي حكومة أن تكون متيقنة من أن الإرهابيين لن يستخدموا أسلحة الدمار الشامل ضد مواطنيها يوماً ما. ومثلما قال الرئيس بوش، "ستكون أسلحة الدمار الشامل التي في متناول الإرهابيين الملاذ الأول والوسيلة المفضلة لتعزيز فكرهم المتمثل في الانتحار والقتل العشوائي".

إن السعي المتواصل لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب قلة من الدول التي تنتهك الالتزامات التعاهدية والتعهدات الدولية يطرح أخطاراً عديدة. فهو يعرض سلامة جيرانها ورعاياها للخطر. ويهدد القواعد القانونية الدولية التي بذل من سبقونا في هذه الهيئة وفي هيئات أخرى غاية الجهد لبنائها، والتي ساعدت في الحفاظ على عالم تميز بمزيد من الأمن لعقود من الزمن. ويشجع هذا السعي أيضاً على ازدهار سوق سوداء دولية مستعدة وقادرة على وضع أخطر التكنولوجيات في متناول أشد النظم والأفراد افتقاراً إلى المسؤولية في العالم. بمن فيهم الإرهابيين. وباختصار، فهو يعرضنا جميعاً للخطر.

وتستدعي هذه الحقائق تغيير تفكيرنا وتكتيكاتنا على حد سواء. ويجب علينا أولاً أن نسلم بأن لنا مصلحة مشتركة تلزمنا بوقف الانتشار، ثم علينا أن نعزز الوسائل اللازمة للمضي قدماً بهذه المصلحة المشتركة. وهذا لا يعني صرف النظر عن أهمية الشواغل الحالية، بل الاعتراف بما نواجهه من تهديد المطالب البالغة الإلحاح ومعالجته.

ودعا الرئيس بوش إلى الوحدة بين الأمم في مجال تعزيز بيئة دولية تكافح الانتشار بفعالية. وحدد عدداً من الخطوات العملية التي تضم جهوداً من شأنها أن تكون متعددة الأطراف وفعالة للغاية على حد سواء. وهي كما يلي:

أولاً - توسيع نطاق أعمال المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. من خلال تحسين المعومات وتعزيز التأهب للتنفيذ، أرسدت المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار الأساس العملي للتعاون بين الدول في مكافحة الاتجار بأسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها وما يتصل بها من مواد. ودعا الرئيس بوش إلى توسيع نطاق اهتمام المبادرة ليشمل التعاون في ميدان إنفاذ القوانين ضد ناشري الأسلحة، استناداً إلى كل من المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار والوسائل الموضوعية بالفعل بغية مكافحة الإرهاب ومكافحة الشبكات غير المشروعة وغيرها من مصادر التوريد.

ومنذ بدء المبادرة في أيار/مايو الماضي، حظيت بدعم ما يناهز ٦٠ بلداً، الكثير منها مثل هذه الهيئة، وما فتئ هذا العدد يتزايد. ونأمل في النهاية أن تشارك جميع البلدان التي لديها الإرادة والقدرة على اتخاذ إجراءات

بشأن الانتشار. وتكتسي أهمية خاصة في إطار هذه الجهود دول العلم أو الدول الساحلية أو دول العبور الرئيسية، فضلاً عن البلدان التي يستخدمها ناشرو الأسلحة.

ثانياً - سن وإنفاذ قوانين داخلية فعالة والقيام بعمليات مراقبة تعزز عدم الانتشار. ينبغي للحكومات أن تجرم الانتشار، وأن تنفذ عمليات مراقبة للصادرات تتفق وأعلى المعايير الدولية، وتضمن أمن المواد الخطرة داخل أراضينا. وفي ما إذا تناقض تصرف مواطنينا مع هذه القوانين والمعايير، يجب أن تفرض عليهم عقوبات صارمة. وقد اقترح الرئيس بوش في الخريف الماضي استصدار قانون من مجلس الأمن يدعو إلى اتخاذ تدابير من هذا القبيل. ويعكف أعضاء مجلس الأمن الدائمون حالياً على إعداد مشروع قرار من أجل تحقيق هذه الأهداف. ونأمل أن نقدم مشروعاً إلى المجلس برمته عما قريب، ولا بد لنا من أن نعمل جميعاً من أجل اعتماده بسرعة. وحال صدوره، نتأهب لمساعدة الدول في تحقيق أهدافه.

ثالثاً - توسيع نطاق الجهود التعاونية للحد من التهديدات وغيرها من الجهود المبذولة في مجال تقديم المساعدة للتعامل مع الأسلحة والمواد الخطرة. ولما كان الانتشار مشكلة عالمية، فإننا نرى أن هناك فرصاً لتوسيع نطاق الشراكة العالمية الخاصة بمجموعة الثمانية تتعدى روسيا إلى دول أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق فضلاً عن بلدان أخرى كالعراق وليبيا. وقد يشمل ذلك التوسع في البرامج المعنية بالأمن، والتخلص من المواد الانشطارية، وتدمير الأسلحة الكيميائية، وتحسين الأمن على الحدود، ومراقبة المصادر الإشعاعية، وتعزيز التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب البيولوجي، والقضاء على استخدام وقود اليورانيوم عالي الإثراء في المفاعلات المخصصة للبحوث، وإعادة توجيه العلماء وغيرهم من المتخصصين ممن لديهم دراية فنية بأسلحة الدمار الشامل للعمل في الميادين المدنية السلمية، بما في ذلك المشاريع التجارية.

رابعاً - منع الحكومات من تطوير أسلحة نووية بأساليب خداعية. لقد سعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى إحداث توازن بين منع انتشار الأسلحة وإفساح المجال إلى أقصى مدى ممكن أمام الدول المتابعة ببرامجها النووية السلمية. وتعكس المادة الرابعة هذا التوازن إذ تنص بوضوح على أن أي برنامج نووي سلمي من هذا القبيل يجب أن يكون متفقاً مع أحكام معاهدة عدم الانتشار. واستقرت التجارة النووية الدولية على نظام معتمد يوفر المفاعلات والوقود للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بالتلازم مع الأغلبية العظمى من الدول المتخلىة عن التهدي الاقتصادي والتقني الكبير المتمثل في إنشاء مرافق التخصيل وإعادة المعالجة الخاصة بها. ومن الواضح جداً أن الفوائد النووية السلمية التي تقترحها معاهدة عدم الانتشار ممكنة التحقيق تحقيقاً تاماً من دون بناء محطة تخصيل أو محطة لإعادة المعالجة. على أنه في السنوات الـ ١٥ الماضية، سعت قلة من الدول التي ليست لديها أية مفاعلات طاقة تشغيلية إلى امتلاك مرافق تخصيل أو مرافق إعادة معالجة خاصة بها، وقامت بذلك بسرية تامة وانتهكت معاهدة عدم الانتشار.

ولهذا السبب اقترح الرئيس بوش على مجموعة موردي المواد النووية أن تقرر ألا تقوم أي دولة عضو بتوفير معدات أو تكنولوجيا تخصيل أو إعادة معالجة لأي دولة لا تمتلك بالفعل مرافق تخصيل أو إعادة معالجة يعمل بصورة كاملة. وتعهدت الدول الأعضاء في مجموعة موردي المواد النووية منذ زمن بعيد بعدم تقديم مساعدة من هذا القبيل إلى الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار، ولا تزال ثابتة على موقفها. وفي الوقت

نفسه، ينبغي أن يتاح للدول التي تتخلى عن مرافق التخصيب وإعادة المعالجة إمكانية الحصول، على نحو موثوق وبتكاليف معقولة، على الوقود اللازم لتشغيل المفاعلات المدنية.

خامساً - إضافة المحفزات إلى البروتوكول الإضافي. وقد تفاوض أكثر من ٨٠ بلداً بالفعل بشأن بروتوكول إضافي، ونصف هذه البلدان تقريباً أطراف في المعاهدة. ويجب على الولايات المتحدة أن تقوم بما عليها من مهام وقد حث الرئيس مجلس الشيوخ على الموافقة فوراً على تصديق البروتوكول الإضافي. وينبغي لنا أن نعجل بالجهود الدبلوماسية في هذا المجال، ونجعل أيضاً توقيع البروتوكول الإضافي شرطاً لتوريد المواد النووية بحلول نهاية عام ٢٠٠٥.

سادساً - تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية. اقترح الرئيس أيضاً تعزيز قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان الامتثال للمعاهدة عن طريق إنشاء لجنة خاصة لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكثف اهتمامها بالضمانات والتحقق.

وأخيراً - ينبغي ألا يُسمح للبلدان الخاضعة لتحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بممارسة امتيازات أعضاء مجلس محافظي الوكالة. وقد واجهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس محافظيها حالات عدم امتثال صعبة جداً في السنوات الأخيرة، ويجب علينا أن نكفل توفير جميع الوسائل التي تحتاجها الوكالة للنهوض بمهمتها.

ويُعد إجراء تقييم واقعي للتحديات التي نواجهها أمراً معقولاً. ويهدد الانتشار المستمر لأسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من تكنولوجيات مصالح كل حكومة مسؤولة، والرفاه المستقبلي لكل شخص على هذا الكوكب. بيد أننا بدأنا ندرك نطاق المشكلة، وتحديد الخطوط العريضة لحلها.

وعلى غرار ما لاحظته كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي في الآونة الأخيرة، هناك بعض الأخبار الطيبة. فقد قامت الأغلبية الساحقة من الدول بالوفاء على نحو مسؤول بالتزاماتها العهدية. وقد تعيد الدول التي لم تف بها النظر في الأمر - ونأمل ذلك - فتحذو حذو البلدان ذات القدوة الحسنة التي تخلت عن أسلحتها النووية وبرامجها المعنية بهذه الأسلحة، بما فيها جنوب أفريقيا والأرجنتين والبرازيل وأوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس، وفي الآونة الأخيرة، ليبيا. وقد أصابت هذه الدول في تسليمها بأن هذه الأسلحة ستجعلها أقل أمناً في نهاية المطاف، وليس أكثر أمناً. واستؤنفت يوم أمس في بيجينغ محادثات الأطراف الستة بشأن كوريا الشمالية، وما زلنا نأمل أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستلجأ إلى الخيار الاستراتيجي للتخلي عن برامجها النووية.

ولن يكون حسم مشكلة الانتشار سريعاً أو سهلاً. فالإرهابيون والأنظمة الخارجة على القانون لن تقتنع بالخطب السامية أو الاتفاقات الخطية. وبوسعنا البدء بتعزيز بيئة يدان فيها السلوك الخارج على القانون إدانة عالمية وتترتب عليه تبعات حقيقية تجعل تكاليف الانتشار تكاليف لا يمكن تحملها. وكما أكد وكيل وزارة الخارجية جون آر. بولتون مؤخراً فإنه "يجب أن يعلم الطغاة في جميع أنحاء العالم أن أسلحة الدمار الشامل لا تجلب لهم النفوذ أو الهيبة أو الأمن، وإنما العزلة فحسب".

ولخص الرئيس بوش بضع خطوات عملية، ونحن نتطلع إلى العمل مع المجتمع الدولي في تطوير هذه الأفكار. ولن يكون هناك حل واحد، وليس بوسع أي دولة أن تكسب هذه المعركة بمفردها. وبغض النظر عن أولوياتنا الوطنية الفردية في تأمين نوعية حياة أرقى وأيسر لمواطنينا، أعتقد أن بإمكاننا أن نتفق جميعاً على أن

مصالحنا الجماعية والوطنية يمكن أن تتحقق على أتم وجه إذا ما تضافرت جهودنا لمكافحة ودحر ويلات أسلحة الدمار الشامل. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع جميع البلدان الممتلئة هنا اليوم للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر الممثلة الموقرة للولايات المتحدة على كلمتها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة الموقرة كونيكو إنوغوتشي، الممثلة الدائمة لليابان.

السيدة إنوغوتشي (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): اسمح لي، سيادة الرئيس، أن أعود إلى النظر في اتفاقية حظر الألغام.

في البداية، أود أن أعرب عن خالص تقديري لكم، سيادة الرئيس، لترؤسكم الجلسة العامة لهذا اليوم. وأهنتكم على أسلوبكم المتناهي الدقة في إدارة دفة الإجراءات. وأتطلع إلى الاستفادة من توجيهاتكم السديدة عند تقلدكم رسمياً منصب رئاسة المؤتمر.

واسمح لي سيادة الرئيس أيضاً أن أهنيئ سفيراً ماليزيا راجاه حسين على تقلدها منصب الرئاسة. وأنا واثقة من أن المؤتمر سيواصل في ظلها تعزيز الجو الإيجابي الذي خلقه الالتزام الناشط والعمل لسلفها، سفيرة كينيا أمينة محمد. وأطمئن السفيرة راجاه حسين إلى أن وفد بلادي يدعم كامل الدعم جهودها الرامية إلى حمل مؤتمر نزع السلاح على الدنو من استئناف أعماله الموضوعية.

وقد طلبت أن أتناول الكلمة اليوم لتأكيد أهمية اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي توافق ذكرها السنوية الخامسة منذ دخولها حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٩. وأعرب عن تقديري لسفير النمسا فولفغانغ بيترتيتش، الرئيس المعين لمؤتمر استعراض هذه الاتفاقية الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر هذا في نيروبي، والوفود الأخرى، على تناولهم الكلمة واستعراضهم انتباه المؤتمر بفعالية إلى هذه الاتفاقية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطمئن السفير بيترتيتش إلى تقديم بلدي لكامل دعمه له، والذي يؤدي أيضاً دور الرئيس المشارك للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بها. واسمحوا لي في هذه المرحلة بأن أطرح وجهات نظر بلدي بشأن حالة الاتفاقية وأؤكد مجدداً التزامنا الثابت بتنفيذها.

إن الاتفاقية تحظى حالياً بعضوية بلدان يزيد عددها على ١٤٠ بلداً. ومن الجدير بالذكر أن معظم البلدان المتأثرة بالألغام في أرجاء العالم قاطبة هي أطراف بالفعل في الاتفاقية. ونعتقد أن الاتفاقية تعدّ بمنح فرص لهذه البلدان المتأثرة بالألغام للتخفيف من وطأة ما تعانيه من مشاكل الألغام وإيجاد حلول لها. والأهم من كل ذلك، فقد حددت الاتفاقية المعيار الإجمالي للتخلص من الألغام المضادة للأفراد. ويتضح هذا من خلال تنفيذ أحكام الاتفاقية، بما في ذلك تدمير مخزونات الألغام في غضون مدة زمنية أقصاها خمسة أعوام. وتجدر الإشارة إلى أن الدول غير الأطراف في الاتفاقية عاكفة أيضاً على اتخاذ إجراءات مجدية تتفق وهذا المعيار، من قبيل فرض حظر على تصدير الألغام المضادة للأفراد.

وتوفر الاتفاقية أيضاً هيكلًا قانونياً لتعزيز الشراكة بين البلدان المتأثرة بالألغام والبلدان المانحة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني من أجل تنفيذ مختلف الأعمال المتعلقة بالألغام. ثم إن حشد الموارد أمر أساسي، ولا سيما من أجل البلدان المتأثرة بالألغام لترجمة المعيار إلى حقيقة بإحداث تغيير على أرض الواقع، وذلك من خلال مشاريع الأعمال المتعلقة بالألغام، مثل إزالة الألغام، ومساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام.

ونحن نواجه تحديات كبرى من دون شك. فأولاً وقبل كل شيء، لا بد من الاستمرار في إضفاء الطابع العالمي على المعيار الذي حددته الاتفاقية. وينطوي الانضمام إلى الاتفاقية على اتخاذ قرار صعب بشأن التوفيق بين الغايات الإنسانية والمتطلبات الأمنية الشرعية. وقد قررت اليابان أن تتخلى عن الألغام المضادة للأفراد في عام ١٩٩٧، بالرغم من المخزونات الهائلة التي بحوزتها. وقد اتخذنا هذا القرار التاريخي اعتقاداً منا أننا عند قيامنا بذلك، فسيستطيع اليابان أن يساهم في التقليل من المشاكل الإنسانية الناجمة عن الألغام.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، عُقد الاجتماع الخامس للدول الأطراف في بانكوك، تايلند، باعتباره الاجتماع الأول من هذا النوع في آسيا، حيث لا يزال هناك مع ذلك عدد كبير من الدول غير الأطراف في الاتفاقية. وعلى غرار ما استشهد به في الإعلان الذي اعتمد في هذا الاجتماع، فمن المهم نشر المزيد من الوعي لدى الجمهور بمشاكل الألغام المضادة للأفراد والفوائد التي قد تقدمها الاتفاقية للدول الأطراف.

وثمة تحد آخر يتمثل في حشد الموارد اللازمة للأعمال المتعلقة بالألغام. ويقال إنه حُشد مبلغ يزيد على ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة منذ التفاوض بشأن الاتفاقية. ومع ذلك، فإن الكم الهائل من الألغام التي لا تزال مزروعة في أرجاء العالم كافة والمعاناة الإنسانية المستمرة بسببها يسوغان لقيام المجتمع الدولي ككل بقطع التزام مالي مستدام للنهوض بالأعمال المتعلقة بالألغام.

إن الاجتماع الأخير للجنة الدائمة المعنية بإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها وتكنولوجيات الأعمال المتعلقة بها، الذي عُقد في ١١ شباط/فبراير في جنيف، قد كشف جسامة التحدي الذي نواجهه من أجل تطهير حقول الألغام كافة. ومن المشجع في الوقت نفسه أن نسمع من بلدان كثيرة متأثرة بالألغام عن مبادراتها إلى إنشاء مركز اتصال معني بالأعمال المتعلقة بالألغام، ووضع خطط وطنية، وتخصيص موارد، وتحديد الأولويات في مجال تقديم المساعدة. ومن الضروري أن تواصل البلدان المانحة أيضاً دعمها للجهود التي تبذلها هذه البلدان المتأثرة بالألغام انطلاقاً من روح الشراكة، وهو أمر منصوص عليه أيضاً في الاتفاقية.

واليابان ملتزمة بثبات بتنفيذها للاتفاقية. وقد انتهت من تدمير ألغامها المضادة للأفراد في شهر شباط/فبراير الماضي. وهي عاكفة على بذل قصارى جهدها لتعزيز شراكاتها في معالجة مشاكل الألغام، وستواصل قيامها بذلك. كما يُعدّ استحداث التكنولوجيات الفعالة من أجل النهوض بالأعمال المتعلقة بالألغام أحد المجالات التي تواصل اليابان بذل جهود كبيرة بشأنه. فقد اتخذت حكومتها، على سبيل المثال، مبادرة تطبيق التكنولوجيات الرامية للكشف عن الألغام وإزالتها بالتعاون مع شركات وباحثين، آخذة في اعتبارها مشورة وآراء مزيلي الألغام في هذا الميدان.

وختاماً، ينبغي إيلاء اعتبار لأصدقاء وأقرباء وأطفال القرويين الذين مزقتهم الحروب والذين تتعرض كرامتهم للخطر في الأماكن التي انتهت فيها مؤخراً النزاعات المسلحة، ولكن السلام الحقيقي لم يتحقق فيها بعد. وبغض النظر عما إذا كانت الدولة طرفاً في الاتفاقية أم لا، فمن الضروري أن نتصرف جميعاً على نحو مسؤول وأن نعمل من أجل تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو تخليص البشرية من المعاناة التي تسببها لهم الألغام المضادة للأفراد.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر السفيرة الموقرة إنوغوتشي على كلمتها وعلى عباراتها اللطيفة التي وجهتها إلى الرئيسة، والتي سأبلغها إلى السفيرة راجما حسين. المتحدث التالي على قائمتي هو السفير الموقر فرانسوا ريفاسو، ممثل فرنسا، ويسعدني جداً أن أعطيه الكلمة.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): أشكركم شخصياً، سيادة الرئيس، وبلدكم على إسهامكم في أعمال المؤتمر بموافقتكم على أن تحلوا محل رئيسة المؤتمر خلال انشغالها هذا الأسبوع، وأتطلع إلى رؤيتكم رئيساً لفترة أطول في غضون أسابيع قليلة. وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً ها هنا تعازينا لشعب المغرب في المحنة التي يمر بها.

قبل خمس سنوات، وفي الأول من آذار/مارس ١٩٩٩، دخلت اتفاقية أوتاوا، وهي اتفاقية دولية لحظر استعمال وإنتاج وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد، حيز النفاذ. ومنذ ذلك الحين، لم يكن هناك شك في أن ذلك التاريخ سيصبح حدثاً هاماً في تاريخ نزع السلاح. أولاً، لأن هذه هي المرة الأولى التي تقرر فيها دول أن تطبق عملية إعداد مبتكرة في فرض حظر كامل على استعمال نوع واحد من الأسلحة التقليدية. ثم لأن الدافع إلى هذا الالتزام التاريخي والملزم قانوناً كان يتسم ببعد متميز تماماً عن مجرد حسابات استراتيجية واقتصادية. فقد استرشد هذا القرار مبدئياً باعتبار إنسانية. ومن الآن فصاعداً لن يكون هناك أي سبب يبرر استعمال أو تكديس أو إنتاج أو نقل هذا النوع من السلاح، وذلك بالنظر لما تسببه الألغام من معاناة لا تحتمل للسكان المدنيين أثناء النزاعات، ولا سيما بعد انتهائها بوقت طويل. وثمة سبب آخر أيضاً وهو أن الدول حينما توقع على الاتفاقية، تلتزم بمساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد، وضمان تأهيلهم التأهيل الذي يستحقونه من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وهذا التصميم على إصلاح العواقب التي تخلفها الأسلحة على السكان المدنيين يشكل بحد ذاته ابتكاراً - فهو يبين للعالم أن الحكومات مهتمة برفع هذا الظلم. والسبب الأخير هو أن الالتزامات التي قطعت في ذلك الحين تشكل جزءاً من جهود طويلة الأجل تشمل إزالة الألغام وتدمير مخزونها والتعاون مع الدول التي تواجه صعوبات وتقديم المساعدة لها، وهي كلها تعهدات هائلة لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق بذل جهود جماعية من أجل تحقيق غاية مشتركة. وقد حدث كل ذلك قبل خمسة أعوام.

ولا أعزم استعراض اتفاقية أوتاوا هنا. ذلك أن مؤتمر الاستعراض الأول، المقرر عقده في نيروبي في القارة الأفريقية، التي تأثرت على نحو جسيم للغاية بهذه الويلات، سيكلف بهذه المهمة تحت زعامة سفير النمسا فولفغانغ بيتريتش، الذي يعترف للجميع بقدراته وروحه المهنية. وأود أن أثنى عليه وأطمئنه إلى دعمنا له وأعرب عن أمني في أن يستجاب للنداءات التي وجهها اليوم. وسيتولى سفيرنا المسؤول عن الجهود الرامية إلى التخلص من الألغام المضادة للأفراد قيادة وفدنا في ما سيبدله من جهود في مؤتمر نيروبي.

سأكتفي بإبداء بعض الملاحظات العامة بشأن هذه المعاهدة الحديثة جداً. فهذه الاتفاقية تُعد نجاحاً إنسانياً لم يسبق له مثيل. وهذا الصك القانوني مبني على نهج جماعي. فقد فتح الطريق أمام إيجاد حل دائم، ويجب علينا أن نشيد بالالتزامات الجديرة بالثناء التي قطعتها حكومات كثيرة والمجتمع المدني والصليب الأحمر في هذا الكفاح الصعب والطويل، والمرير في بعض الأحيان. وقد أسهمت فرنسا في هذه الجهود من خلال المساهمات التي قدمتها ميدانياً، وذلك بالتلازم مع إنشاء اللجنة الوطنية للتخلص من الألغام المضادة للأفراد. وأود أن أذكر أنها عاكفة على تنظيم ندوة كبرى في باريس يومي ١٢ و١٣ آذار/مارس من هذا العام. وترى فرنسا دوماً أن معاهدات من هذا النوع تنطوي على دعوة عالمية، ولا مغزى لها إلا إذا عُممت بحق على أوسع نطاق عالمي.

وقد تم إحراز تقدم حقيقي في هذا الاتجاه خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويصل عدد الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا اليوم إلى ١٤١ دولة، ولكن يجب علينا أيضاً أن نواجه الحقائق وجهاً لوجه. ذلك أن بعض الدول الكبيرة جداً ليست بعد أطرافاً في هذه المعاهدة لأسباب متعددة. ولم تخطط بعض الدول التي تملك موارد عسكرية كبرى حتى الآن للانضمام إلى هذه الجهود. ومن بين الدول الأعضاء في مؤتمرنا والبالغ عددها ٦٥ دولة، والتي تعتبر ممثلة لمجتمع نزع السلاح، هناك ٢٤ دولة، إن لم أكن مخطئاً، ليست أطرافاً في اتفاقية أوتاوا. وأود أن أضيف فيما يتعلق بسكان العالم، أن نصف عدد البشرية لا يزال غير مشمول بنطاق الاتفاقية. وفي الحالات التي يتعلق فيها الأمر بمخزونات الألغام، دمر أكثر من ٣٠ مليون لغم منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وهذا كثير وغير متوقع، بيد أنه عدد قليل أيضاً. ويقدر عدد الألغام المضادة للأفراد المخزونة في عموم أرجاء العالم بـ ٢٠٥ مليون لغم على الأقل، وتتركز إلى حد كبير في أيدي الدول غير الأطراف في اتفاقية حظر الألغام. وصحيح أن هذه الدول قامت في بعض الحالات من جانب واحد بتدمير جزء من مخزوناتهما. وصحيح أن عدد البلدان المنتجة لها قد انخفض من ٣٦ إلى ١٥ بلداً. وصحيح أيضاً أن الاتجار بهذا النوع من الأسلحة بين البلدان هو موضوع يخضع للعديد من حالات التأجيل. فهل هذا كافٍ؟ كلا، يا سيدي، فليس باستطاعتنا أن نسلم بحالة لا تتمتع فيها مشاريع حظر الألغام - ونزع السلاح مشمول أيضاً في حالة اتفاقية أوتاوا - بمشاركة عالمية. ويجب علينا أن نواصل جهودنا، وأن نحاول القيام بكل ما في وسعنا أن نقوم به في إطار عملية اتفاقية أوتاوا أو في إطار آخر، لضمان تحقيق مشاركة عالمية في هذا النظام من أجل فرض حظر كلي على الألغام المضادة للأفراد على الصعيد العالمي، أو على صعيد جوانب معينة قد تكون قيمة من وجهة نظرنا أو تستحق دعمنا لها. ونأمل أن تفضي الذكرى السنوية الخامسة ومؤتمر نيروبي الذي سيعقد بعدها إلى إمكانية تحفيز هذه الحركة التي نعقد الأمل على تحقيقها جميعاً. وسنحتاج إلى المزيد من الإقناع والوقت والتصميم والنوايا الحسنة. ونحن لا نفتقر إلى أي منها.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر السفير الموقر ريفاسو، ممثل فرنسا الدائم، على كلمته وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. ويتناول الكلمة الآن ممثل بلجيكا الموقر، السيد داميين إنغيليت.

السيد إنغيليت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيادة الرئيس، على تقلدكم منصبكم، الذي هو بالتأكيد منصب مؤقت مبدئياً، وأطمئنكم إلى تعاووني معكم تعاوناً كاملاً ودعماً مطلقاً.

وسأوجز إيجازاً شديداً، نظراً لأن موقف بلدي من الموضوع الذي سأحدث عنه اليوم يعرفه الجميع جيداً. ويسعدنا أن نحتفل يوم الاثنين المقبل، الأول من أيار/مايو، بالذكرى السنوية الخامسة لدخول اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ. ومنذ بداية العملية، ناضلت بلجيكا من أجل عالم خال من الألغام المضادة للأفراد، وهو عنصر أساسي من عناصر سياستها الخارجية، ولا يزال بلدي مصمماً على الاستمرار في المشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

وفي هذا السياق، يؤيد وفدي الكلمات التي ألقيت في هذا الحفل، ويؤكد مجدداً دعمه لرئيس الاجتماع الخامس للدول الأطراف، ويهنئ الرؤساء والمقررين المشاركين للجان الدائمة على العمل العظيم الذي عكفوا على النهوض به خلال الاجتماعات التي عقدت فيما بين الدورات، ويرحب، فوق كل ذلك، بالأعمال التحضيرية القيمة التي نفذتها كينيا والنمسا فيما يتعلق بمؤتمر قمة نيروبي.

وأود أن أختتم كلمتي بمناشدة جميع الدول الحاضرة في هذا المحفل، وعلى وجه التحديد الدول التي هي ليست أطرافاً بعد في اتفائتنا، حضور مؤتمر قمة نيروبي ولعب دور فعال فيه.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل بلجيكا الموقر، السيد إنغيليت، على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. ويتناول الكلمة الآن ممثل كرواتيا الدائم، السفير غوردون ماركوتيتش، المراقب في المؤتمر.

السيد ماركوتيتش (كرواتيا) (الكلمة بالإنكليزية): اسمح لي، سيادة الرئيس، في البداية أن أعرب عن شعوري بالرضى لرؤيتكم تترأسون مؤتمر نزع السلاح اليوم، وأن أتقدم بكامل دعم وتعاون وفدي إليكم بوصفكم الرئيس المقبل، وإلى الرئيسة الحالية، سفيرة ماليزيا، راجماه حسين.

وإنني أتناول الكلمة اليوم للسبب نفسه الذي تناولها من أجله معظم الذين سبقوني في كلمتهم، وهو تهيئة الدول التي وقعت اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة بشكل أفضل باسم اتفاقية أوتاوا، على الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لدخول هذا الصك الدولي الفريد من نوعه حيز النفاذ.

ووضعت الاتفاقية منذ البداية برنامجاً طموحاً للغاية، وهو: فرض حظر كلي على إنتاج ونقل واستعمال الألغام المضادة للأفراد وتقديم المساعدة الشاملة لضحايا الألغام بإدماجهم مجدداً في المجتمع وإزالة الألغام من جميع الأراضي الوطنية الملوثة بها والتخلص بشكل كلي من جميع الألغام المخزونة. ويتطلب هذا البرنامج في الواقع تفاني الأطراف المعنية وتعاونها الكامل، حيث لا يقتصر الأمر على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية فحسب، بل يتعداه أيضاً إلى المجتمع المدني تحديداً. ومع أن الهدف الأخير من الأهداف المذكورة آنفاً، ألا وهو تدمير المخزونات، قد تحقق بنجاح كبير، فنحن ندرك أن تحقيق الأهداف الأخرى سيستدعي بذل كم هائل من الطاقات والالتزام، كما يتسنى تنفيذ الجداول التي حددها الاتفاقية تنفيذاً فعلياً. وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد إلى الانضمام إلينا من أجل أن تحقق هذه الاتفاقية نجاحاً فعلياً ويتخلص العالم من هذه الأسلحة المروعة.

وكرواتيا سعيدة بالتقدم الذي أحرزته الاتفاقية وهي في طريقها إلى أن تعمم على الصعيد العالمي، وتود أن تعرب عن شعورها بالرضى عن نجاح الاتفاقية من وجهة نظرنا في وضع معيار دولي جديد، يعد فيه أكثر من ثلثي العالم تقريباً طرفاً بالفعل.

وسيكون المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية الذي سيعقد في نيروبي في نهاية هذا العام فرصة عظيمة للدول الأطراف لتجديد التزاماتها السياسية والمالية، وسيمنحنا فرصة تقييم ما تحقق من نتائج بالفعل، فضلاً عن فرصة اقتراح المزيد من الأولويات والخطط. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأطراف وغيرها من الدول إلى المشاركة في هذا الاجتماع على أوسع نطاق ممكن.

وبوصفي الرئيس المشارك الحالي للجنة المعنية بمساعدة الضحايا وإدماجهم مجدداً اجتماعياً واقتصادياً، أود أن أشير هنا إلى حقيقة هامة وذات دلالة. فقد اتسمت التبرعات المالية لضحايا الألغام بالركود خلال السنتين الماضيتين. وينبغي أن تسبب لنا هذه الحقيقة انشغالاً بالغاً، حينما نتذكر الزيادة الحاصلة في العدد الكلي لضحايا الألغام، فضلاً عن

علمنا بأن هذه مشكلة ستلازمنا خلال العقود المقبلة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر جميع المانحين على ما بذلوه من جهود دؤوبة لحد الآن، ولكن يتعين علينا في الوقت نفسه أن ندعو قوى جديدة للانضمام إلينا في سعينا إلى تيسير حياة ضحايا الألغام في كفاحهم اليومي. ونود أن نعرب عن التزامنا القوي بتلبية احتياجات السكان من ذوي المتطلبات الخاصة، إلى جانب استعدادنا للقيام بكل ما هو ضروري للمساعدة في نجاح هذه المهمة الشاملة.

واسمحوا لي أن أضيف بعض العبارات بشأن الأعمال المتعلقة بالألغام في منطقتي وبلدي تحديداً. ذلك أن الإشارة إلى أوروبا الشرقية تتزايد على نحو مطرد بوصفها منطقة نموذجية فيما يخص الأعمال المتعلقة بالألغام ولا سيما بالنظر لنجاحها في تعميم الاتفاقية على الصعيد العالمي وتدمير مخزونها. ونأمل فيما يتعلق بالهدفين المتبقين من أهداف الاتفاقية - وهما تقديم المساعدة للضحايا وتطهير الأراضي الوطنية من الألغام - أن يستشهد بنا عما قريب كقدوة.

وبلدي، الذي هو من بين البلدان الأصلية البالغ عددها ٤٠ بلداً التي عملت بتوقيعها وتصديقها على الاتفاقية على دخولها حيز النفاذ، والذي يدير مركزاً لتأهيل ضحايا الألغام من الأطفال في روفينج، والذي لم يمض على افتتاحه لمركز إقليمي لفحص وتقييم آليات إزالة الألغام سوى أشهر قليلة، والذي دمر مخزونات قبل الموعد النهائي الذي حددته الاتفاقية، والذي يستغل ما نسبته ٨٥ في المائة من أموال ميزانيته لتطهير أراضيه الوطنية من الألغام، عاكف على بذل جهود حثيثة كي يؤدي دوره في هذه الممارسة الإقليمية.

وقبل الختام، أود أن أشير مرة أخرى إلى دعوتنا التي وجهناها في الاجتماع الأخير الذي عقد فيما بين الدورات في جنيف مؤخراً، بشأن عقد اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا مباشرة عقب مؤتمر الاستعراض في عاصمة بلدي، زغرب. وقد أدى بلدي دوراً كاملاً وفعالاً في آليات العمل الرسمية وغير الرسمية للاتفاقية على حد سواء، ونحن مستعدون لأن نكون بمثابة جسر يصل بين المانحين من بلدان الغرب المتقدمة جداً (كرواتيا نفسها تأتي في المرتبة الثالثة من بين أكبر المانحين في الصندوق الاستئماني الدولي السلوفيني) وبلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي غالباً ما تعاني الفقر والتخلف والتلوث بشكل كبير. كما نعرف جيداً كلا وجهي العملة التي تُدعى بالأعمال المتعلقة بالألغام، ونحن على استعداد لوضع هذه المعرفة والخبرة في متناول اجتماع الدول الأطراف السادس الذي يؤمل أن يعقد للمرة الأولى في منطقتنا التي لا تزال ملوثة بالألغام إلى حد كبير.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أتقدم بالشكر إلى المراقب الموقر من كرواتيا، السفير ماركوتيتش، على كلمته وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. وهو المتحدث الأخير على قائمتي لهذا اليوم. وأود أن أسأل إذا كان أي وفد يرغب في أن يتناول الكلمة في هذه المرحلة. وأعطيها للممثل الموقر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جانغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أورد بإيجاز على ما ذكرته المندوبة الموقرة للولايات المتحدة في كلمتها فيما يتعلق بالحدوثات السداسية التي تجري الآن على قدم وساق في بيجينغ.

ويسرن أن أسمع أن الولايات المتحدة لا تزال عاقدة الأمل على هذه المحادثات. كما تأمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يفضي استئناف الجولة الثانية من المحادثات السادسة إلى إمكانية إحراز تقدم في حسم القضية النووية التي طال عليها الزمن لشبه الجزيرة الكورية.

وتلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاماً ثابتاً بالسعي إلى إيجاد حل سلمي يتم التفاوض عليه للقضية النووية المطروحة بين الجمهورية والولايات المتحدة. وانطلاقاً من وجهة نظرها هذه، تقدمت الجمهورية بمقترح يستهدف تحقيق نتائج، وذلك بأن يتضمن تدابير عملية بالتلازم مع حل شامل استناداً إلى مبدأ اتخاذ إجراءات متزامنة. ومع ذلك، فإن دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برنامجها النووي، من دون اتخاذ أي إجراءات، لا يمكن أن يحل هذه القضية في أي مرحلة مبكرة.

وأعترز الإسهاب في شرح هذه القضية في هذا الموضع الآن حيث تجري المحادثات السادسة على قدم وساق. ونحن لا نعرف النتيجة بعد. ومع ذلك، أود أن أؤكد مرة أخرى أن من المهم جداً للولايات المتحدة أن تغير سياستها تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهي مسألة تساعد في حسم القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر الممثل الموقر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على كلمته. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة خلال هذه المرحلة؟ إذا لم يرغب أي أحد في ذلك، وقبل اختتام هذه الجلسة العامة، أود أن أعتنم هذه الفرصة كي أبلغكم رسالة وداع حملي إيهاها السفير غوستافو ألبين، الذي كان لغاية يوم أمس الممثل الدائم للمكسيك في هذا المؤتمر، والذي عاد هذا الصباح إلى مكسيكو لتولي مهام جديدة. وطلب إلي السفير ألبين أن أبلغ المؤتمر شعوره بمنتهى المتعة خلال عمله لبضع سنين مع زملائه كافة، وبعودته إلى المكسيك وهو يحمل ذكرى طيبة عن عبارات الود التي تلقاها خلال الفترة التي قضاها بصفته الممثل الدائم للمكسيك. وهو يستأذنكم في رحيله ويبلغ الجميع أطيب تمنياته.

وبهذا نختتم عملنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس القادم، الموافق ٤ آذار/مارس، في قاعة المجلس هذه، برئاسة السفيرة راجماه حسين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥
